

مرسوم رقم ٢١٦٧

احالة مشروع قانون الى مجلس النواب يرمي الى تعديل المادة ٦ من القانون رقم ١٧٣ تاريخ
٢٠١١/٨/٢٩ (تحويل سلاسل رواتب القضاة)

ان رئيس الجمهورية

بناء على الدستور

بناء على القانون رقم ١٧٣ تاريخ ٢٠١١/٨/٢٩ (تحويل سلاسل رواتب القضاة) ،

بناء على اقتراح وزير العدل،

ويعد موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٧/١٢/١٤

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: يحال الى مجلس النواب مشروع القانون المرفق الرامي الى تعديل المادة ٦ من القانون رقم
١٧٣ تاريخ ٢٠١١/٨/٢٩ (تحويل سلاسل رواتب القضاة)

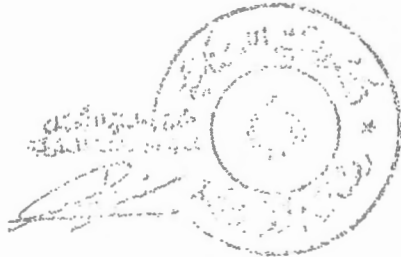
المادة الثانية: ان رئيس مجلس الوزراء مكلف بتنفيذ احكام هذا المرسوم .

بعيدا في ٩ كانون الثاني ٢٠١٨
الامضاء : ميشال عون

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
الامضاء : سعد الدين الحريري

وزير العدل
الامضاء : سليم جريصاتي

وزير المالية
الامضاء : علي حسن خليل



مشروع قانون

يرمي إلى تعديل المادة ٦ من القانون رقم ١٧٣ تاريخ ٢٩/٨/٢٠١١ (تحويل سلاسل رواتب القضاة)

المادة الأولى : يضاف الى المادة ٦ من القانون رقم ١٧٣ تاريخ ٢٩/٨/٢٠١١ النص التالي:
" كما يعطى القضاة المتدرجون في معهد الدروس القضائية في التاريخ ذاته درجتين استثنائيتين تستحقان لهم بتاريخ نفاذ هذا النص التعديلي "

المادة الثانية : يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.



الأسباب الموجبة

بتاريخ ٢٠١١/٨/٢٩ صدر القانون رقم ١٧٣ الذي أعطى القضاة العاملين بتاريخ صدوره درجتين استثنائيتين، وقد استفاد من هاتين الدرجتين القضاة الأصليون الذين تم تعيينهم في العام ٢٠١٠، أي بتاريخ لاحق لتعيين مجموعة من القضاة المترشحين في العامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، مما زاد الفارق بين درجات هاتين الفئتين بعد تعيين القضاة المترشحين قضاة أصليين. كما أن هذا الفارق تسبب، على العموم، بثغرة تمثلت بتعذر وجود قضاة في الدرجتين الثانية والثالثة ما بين العامين ٢٠١٣ و ٢٠١٤، وهي ثغرة تؤدي إلى فراغ متمادٍ يستمر مع كل تدرج منتظر خلال السنوات القادمة. الأمر الذي سيؤثر سلباً على حسن سير المرفق القضائي ومن وجوهه إجراء التشكيلات القضائية بشكل ملائم.

والجدير نكره أن عدد القضاة المترشحين في معهد الدروس القضائية بتاريخ صدور القانون رقم ١٧٣ لم يكن يتجاوز الثمانية وأربعين قاضياً مترشحاً موزعين على دورتي العامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، وقد صاروا جميعاً قضاة أصليين.

إن إعطاء هؤلاء القضاة درجتين استثنائيتين أسوة بزملائهم يصحح وضعهم الوظيفي، ويغيد الفارق في الدرجات إلى مساره الطبيعي، ويسهل الاستعانة بهم في المراكز المناسبة لدى إجراء التشكيلات القضائية، ويخفف من عملية الانتداب أو التكليف، وهي عملية قد تعود بالضرر على حسن سير العمل في المحاكم لدى تكررها أو توسعها.

كل ذلك ومشروع القانون التعديلي المقترح لا يُثقل أعباء الخزينة نظراً للعدد القليل من المستفيدين منه، وبصورة خاصة نظراً لنصه على أن الدرجتين الاستثنائيتين تستحقان بتاريخ نفاذ هذا النص التعديلي لا بتاريخ نفاذ القانون رقم ١٧٣ تاريخ ٢٠١١/٨/٢٩، مما يعني عدم إعطائه مفعولاً رجعياً.

لذلك،

أعدت الحكومة مشروع القانون المرفق وهي إذ تحيله إلى المجلس النيابي الكريم ترحو إقراره.



تقرير لجنة الادارة والعدل

حول

مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٢١٦٧ الرامي الى

تعديل المادة ٦ من القانون رقم ١٧٣ تاريخ ٢٩/٨/٢٠١١ (تحويل سلاسل رواتب القضاة) والذي اعيد

من الهيئة العامة لمجلس النواب لمزيد من الدرس في جلسة ٦ و ٧ اذار من العام ٢٠١٩

عقدت لجنة الادارة والعدل جلسة لها الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الثلاثاء الواقع فيه ١٠/١٠/٢٠١٩، برئاسة رئيس اللجنة النائب جورج عدوان وحضور مقرر الجلسة النائب ابراهيم الموسوي والسادة النواب أعضاء اللجنة.

كما حضر الجلسة:

- القاضي ماريز العم

- القاضي كارلا شواح

- القاضي زياد مكننا

- القاضي هانية الحلوة

- القاضي رنا عاكوم

- ممثل مجلس الخدمة المدنية الاستاذ انطوان جبران

درست اللجنة مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٢١٦٧ الرامي الى تعديل المادة ٦ من القانون رقم ١٧٣ تاريخ ٢٩/٨/٢٠١١ (تحويل سلاسل رواتب القضاة)، فاطلعت على الاسباب الموجبة، وعلى تقرير اللجنة السابق الذي قضى بتصديق المشروع المذكور معدلاً.

وحيث تبين للجنة أن القانون موضوع التعديل كان قد منح القضاة درجتين استثنائيتين دون أن يطال باحكامه القضاة الذين كان قد صدر مرسوم تعيينهم، قبل نفاذ القانون رقم ١٧٣ تاريخ ٢٩/٨/٢٠١١، في معهد الدروس القضائية وهم القضاة المعينون في العامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، مما يخلق عدم مساواة بينهم وبين بقية زملائه من القضاة المعنيين بالمشروع المذكور.

عدم المساواة هذه سوف تكون ثغرة تستمر مع كل تدرج منتظر مستقبلاً، كما سيكون له اثر في كل تشكيلات قضائية.

بعد المناقشة والتداول أقرت اللجنة المشروع المذكور كما ورد، وهي اذ ترفعه أمام مجلسكم الكريم ترحو اقراره.

رئيس اللجنة

بيروت في ١/١٠/٢٠١٩

النائب

جورج عدوان

